من أحكام الاسم المقترن بأل

د/ مبروك حمود الشايع
المملكة العربية السعودية
جامعة حائل / كلية الآداب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ملخص البحث

هذا البحث يتناول أحكام الاسم المقترن بأل النحوية والصرفية، ويحاول أن يسلط الضوء على الخصائص التي يختص بها، ويبسط القول في الخلافات النحوية المتعلقة بالاسم المقترن بأل، مع إطلالة على أقوال بعض المحدثين وقرارات المجامع اللغوية، مع ذكر للشواهد المختلفة والنصوص المتعددة التي تتحدث عن الاسم المقترن بأل.

Research Summary

This research deals with the provisions of the name associated with PAL grammatical and morphological, and attempts to shed light on the characteristics of its own, and simplifies to say the differences grammar of the name associated with (AL), with a view of the statements of some of the modernists and the decisions of language academies, with the mention of the evidence of the various texts multiple talk about the name associated with (AL).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده خير الكتب، وجعل لغته لغة العرب، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأنام نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أما بعد

فهذا بحث يتحدث عن أحكام الاسم المقترن بأل، تلك الأحكام التي نجدها مبثوثة في كتب النحو والصرف، فحاولنا أن نجمع شتاتها، ونؤلف بين متفرقها، لنخرج بخلاصة عن الأحكام التي يستحقها الاسم المقترن بأل وهي في أغلبها أحكام نحوية وإن كان للحكم الصرفي حضوره في بعض المسائل، وفي هذا البحث محاولة لاستقصاء تلك الأحكام وتحليلها والتعليق عليها، مع استعراض لأقوال المتقدمين وبعض أقوال المحدثين.

و قد جعلنا هذا البحث في مبحثين، أولهما يتحدث عن الأحكام النحوية للمقترن بأل،كاقتران الممنوع من الصرف بأل، ومجيء المفعول لأجله مقترنا بأل،وإضافة ما فيه أل والاشتراطات في ذلك، ونداء ما فيه أل إلى غير ذلك من أحكام.

و يتناول المبحث الثاني الأحكام الصرفية للمقترن بأل كأحكام اسم التفضيل المقترن بأل ومطابقته للمفضّل في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وكذلك تخفيف الهمزة في الاسم المقترن بأل، وكذا الحديث عن الوقف على الاسم المقترن بأل وما يعتريه من أحكام.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيد

(أل) على ثلاثة أنواع [١]: موصولية، وأداة تعريف، وزائدة.

فالموصولية هي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، وزاد بعضهم الداخلة على الصفة المشبهة، إلا أن ابن هشام قال: « لَيْسَ بِشَيْء؛لأَن الصّفة المشبهة للثبوت، فَلا تُؤوّل بِالْفِعْلِ،ولِهَذَا كَانَت الدَّاخِلَةُ على اسْم التَّفْضِيل لَيست مَوْصُولَة بِاتِّفَاق»[٢].

وأما أداة التعريف: فهي الداخلة على اسم مَنَكّرٍ فتكسبه التعريف،و« اللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة ابن واسم،وعند الخليل أنّ حرفَ التعريف (أل)، كـ(هلْ) و(بل)، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة»[٣]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[٤]:

ألْ حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقطْ فَنَمَطٌ عرّفتَ قُلْ فيهِ النّمَطْ

و(أل) المُعَرِّفة على نوعين: عهدية وجنسية.

فالعهدية ثلاثة أقسام:

١_ للعهد الذكري، وهي التي يكون مدخولها قد تقدم ذكره: نحو: اشتريت فرسا ثم بعت الفرس.

٢_ للعهد الحضوري، وهي ما يكون «حصول مدلولها وتحققه في وقت الكلام، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفى أثنائه؛ كأن تقول:

---

(١) ينظر في هذا: مغني اللبيب: ٧١_٧٦ و النحو الوافي ١/٤٢٣-٤٣٢.

(٢) مغني اللبيب: ص:٧١.

(٣) المفصل: ٤٤٩.

(٤) [illegible]

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"اليوم يحضر والدي"، "يبدأ عملي الساعة"، "البرد شديد الليلة"... تريد من "اليوم" و"الساعة" و"الليلة"؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذي أنت فيه خلال الكلام. ومثل ذلك: أن ترى الصائد يحمل بندقيته فتقول له: الطائر. أي: أصبْ الطائر الحاضر وقت الكلام. وأن ترى كاتبًا يحمل بين أصابعه قلمًا فتقول له: الورقة. أي: خذ الورقة الحاضرة الآن»[١].

٣_ للعهد الذهني، وهي الداخلة على اسم معلوم في ذهن المتكلم والمستمع، وأحيانا يقال: العهد العلمي،نحو: صليت في المسجد، إذا كان مسجدا معروفا بعينه للمتكلم والمستمع.

وأما الجنسية فهي التي تدخل على اسم لا يدل على شيء معهود وإنما يدل على جنس من الأجناس، وأل الجنسية « إن لم تخلفها (كل) فهي لبيان الحقيقة نحو :

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ﴾[٢]، وإن خَلَفَتْها (كل) فهي لشمول أفراد الجنس، نحو: ﴿ وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾[٣]، وإن خلفتها مجازا فلشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو:أنت الرجل علما»[٤].

وأما (أل) الزائدة فهي التي تدخل على النكرة أو المعرفة فلا تفيد تعريفا ولا تزيل تنكيرا أي دخولها وعدمه سيان، وذلك مثل (أل) الداخلة على الأسماء الموصولة وعلى أسماء الأعلام (كالحارث والنضر والفضل والعباس) والداخلة على الحال (كقولهم: ادخلوا الأولَ فالأولَ).

وعلى الرغم من زيادتها إلا أنها قد تكون لازمة للاسم فلا ينفك عنها

---

(١) النحو الوافي:١/ ٤٢٤_٤٢٥.

(٢) الأنبياء: ٣٠.

(٣) النساء: ٢٨.

(٤) أوضح المسالك: ١/ ١٧٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

« كَالَّتِي فِي الْأَسْمَاء الموصولة - على القَوْل بِأَن تَعْرِيفهَا بالصلة- وكالواقعة فِي الْأَعْلَام بِشَرْط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان وَاللات والعزى، أَو لارتجالها كالسموءل، أَو لغلبتها على بعض من هِيَ لَهُ فِي الأَصْل كالبيت للكعبة، وَالْمَدِينَة لطيبة، والنجم للثريا »[1] وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وقدْ تُزَادُ لازمًا كاللاتِ ... والآنَ والذينَ ثمّ اللاتي

ولاضطرارٍ كبناتِ الأوبرِ ... كذا وطبتَ النفسَ يا قيسَ السَّري

وبعضُ الاعلامِ عليهِ دخلا ... لِلَمحِ ما قد كانَ عنهُ نُقِلا

كالفضلِ والحارثِ والنّعمانِ ... فذِكْرُ ذا وحذفُه سيّانِ

وقد يصيرُ عَلَماً بالغَلَبَهْ ... مُضافاً او مَصْحوبَ أل كالعقبهْ

هذا وقد سُمع عن بعض العرب إبدال لام(أل) ميما فيقولون: امْسَفر أي السفر، وامْسَهم أي: السّهم، وفي المفصل: «وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم، ومنه: (ليس من امْبرِ امصيامُ في امْسفرِ).

وقال: يرمِي ورائيْ بامْسَهْمِ وامْسَلَمَه »[2].

ويرى ابن جني أن هذا الإبدال «شاذ لا يسوغ القياس عليه»[3]، وعلّق البغدادي [4] على ذلك بقوله: «وفيه نظر؛ فإنه لغة قوم بأعيانهم، قال

---

(١) مغني اللبيب: ص: ٧٤.

(٢) المفصل: ٤٤٩- ٤٥٠وتمام البيت:

ذَاك خليلي وَذُو يواصلني... يرمي ورائي بإمسهم وإمسلمه

(٣) سر صناعة الإعراب: ٩٧/٢.

(٤) البغدادي هو: عبد القادر بن عمر البغدادي،علامة بالأدب والتاريخ والأخبار،ولد ببغداد،من أشهر كتبه:خزانة الأدب، وشرح شواهد الشافية للرضي، توفي سنة ١٠٩٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صاحب الصحاح: هي لغة لِحِمْيَر، وقال الرضي[١]- رضي الله عنه- في (شرح الكافية): هي لغة حِمْيِر ونفر من طيء،... وحينئذٍ لا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف، ولا بالشذوذ، نعم، لا يجوز القياس بإبدال كلِ لامٍ ميماً، ولكن يُتْبَع إن سُمِعَ»[٢].

---

(١) هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، من (أستراباذ) من أشهر كتبه: (شرح كافية ابن الحاجب) في النحو و(شرح الشافية لابن الحاجب) في علم الصرف، توفي سنة ٦٨٦هـ.

(٢) شرح عبدالقادر البغدادي لشواهد الرّضي المطبوع مع شرح الشافية للرضي:٤/٤٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

الأحكام النحوية للمقترن بأل

نعرض فيما يأتي جملةً من الأحكام النحوية المتعلقة بالاسم المقترن بأل مرتبةً حسب تَرَتُّب مواضيعها.

١ _ اقتران الممنوع من الصرف بأل

إذا دخلت أل على الاسم الممنوع من الصرف فإن علامة جره تكون الكسرة بدلا عن الفتحة، كما قال ابن مالك [١]:

وجُرَّ بالفتحةِ ما لا ينصرفْ ما لم يُضفْ أو يكُ بعد ألْ رَدِفْ

« ولا فرق في (أل) بين المعرِّفة كما مثّل، والموصولة، نحو: ﴿كَالأَعْمَى وَالْأَصَمِّ﴾[٢]، وقوله[٣]:

وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهواهُ ذِكْرَ العَواقِبِ

بناء على أن "أل" توصل بالصفة المشبهة،... والزائدة كقوله[٤]:

رَأَيْتُ الوليدَ بنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكَا شديدا بأعباءِ الخِلافة كاهِلُه

ومثل أل "أم" في لغة طيء»[٥].

---

(١) الألفية: ١٢.

(٢) هود: ٢٤.

(٣) غير معروف القائل ، وهو في المقاصد النحوية: ١/ ٢١٥.

(٤) البيت لابن ميادة يمدح الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان ، في ديوانه ص١٩٢، و سر صناعة الإعراب ١/ ٤٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ والإنصاف ١/ ٣١٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٧٣ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦ ومغني اللبيب ١/ ٧٥، والأشموني:١/٧٣.

(٥) الأشموني:١/٧٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واختُلِفَ في الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه (أل) هل يبقى على منعه من الصرف أو يكون مصروفا ؟ فذهب جماعة من النحويين إلى أنه يبقى على منعه من الصرف، وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي[١] وابن السراج [٢] إلى أنه يكون منصرفاً[٣]، قال المرادي[٤]: « والتحقيق: أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرف نحو:مررت بأحمدِكم، وإلا فغير منصرف نحو: مررت بأحسَنِكم»[٥].

ولا يترتب على هذا الخلاف أثر لفظي، وإنما أراد النحويون تقصي حقائق الممنوع من الصرف وتتبع فلسفاته المختلفة.

---

(١) هو: أبو سعيد السيرافي ، أصله من سيراف (من بلاد فارس) سكن بغداد وتوفي فيها،وهو نحوي أديب يميل إلى مذهب الاعتزال ،له من الكتب: (الإقناع) في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و (أخبار النحويين البصريين) و (شرح المقصورة الدريدية) و (شرح كتاب سيبويه).

(٢) أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، نسبة لعمل السُرج، كان أحد الأئمة المشاهير، أخذ الأدب عن المبرد ،وأخذ عنه جماعة منهم: أبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسى الرماني وغيرهما، وله التصانيف المشهورة في النحو: منها كتاب الأصول، والموجز الصغير، وكتاب الاشتقاق، وكتاب شرح كتاب سيبويه، وكتاب احتجاج القراء، توفي سنة: ٣١٦.

(٣) الأشموني:١/ ٩٧.

(٤) المرادي هو: الحسن بن قاسم أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري ، فقيه نحوي ، ولد في مصر وعاش واشتهر في المغرب ، من شيوخه: أبو حيان الأندلسي، ومن تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك ، وشرح (الشاطبية) في القراءات ، توفي سنة: ٧٤٩ هـ.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك:١/٣٤٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- وقوع المقترن بـــ(أل) مفعولا لأجله.

يقع المقترن بأل مفعولا لأجله على قلة ومن شواهد ذلك [١] قوله [٢]:

لا أقعدُ الجبنَ عنِ الهيجاءِ ولوْ توالتْ زُمَرُ الأعْداءِ

وأشار سيبويه إلى أن ذلك من نهج الحجازيين، فقال: «وقد يَنصب أهلُ الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غيرَ الحال، وبَنُوْ تميمٍ كأنهم لا يَتوهّمون غيرَه، فمِن ثَمّ لم يَنصبوا في الألف واللام، وتركوا القُبْحَ. فكأنَّ الذي تَوهّم أهلُ الحجازِ البابُ الذي يَنتصب لأنه موقوعٌ له، نحوَ قولك فعلتُه مَخافةَ ذلك. وذلك قولهم:أمّا النُّبّلَ فنبيلٌ، وأمّا العقلَ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنّه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلَ والرأي، أي للعَقل والرأي، وكأنّه أجاب مَنْ قال: لِمَه؟ وعلى هذا الباب فأَجْرِ جميعَ ما أَجريتَه نكرةً حالا إذا أَدخلتَ فيه الألف واللام. قال الشاعر [٣]:

أَلا ليتَ شِعْرِي هلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبيلٌ فأَمّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا

وأَمَّا بنو تميم فيرَفعون لِما ذكرتُ لك، فيقولون: أَمّا العلمُ فعالمٌ، كأنه قال: فأنَا أو فهو عالمٌ به» [٤].

فخلاصة ما قال سيبويه: أن بني تميم لا ينصبون المعرف في هذا الباب (المفعول لأجله) بل يرفعونه على أنه مبتدأ، فإن جاء منصوبا فإنما

---

(١) شرح الكافية الشافية:٦٧٢/٢،أوضح المسالك ٢٢٨/٢.

(٢) رجز مجهول القائل ، وهو من شواهد: شرح الكافية الشافية:٦٧٢/٢،أوضح المسالك ٢٢٨/٢، همع الهوامع ٢/ ١٣٤، التصريح ١/ ٣٣٦، الأشموني ٢/ ١٢٥.

(٣) القائل: هو الرّماح المعروف بابن ميادة ، ويروى (أم جحْدر) بدلا عن (أم مَعْمر)، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٨٦ ، وفي التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٤.

(٤) الكتاب: ٣٨٥/١_٣٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نصبه عندهم على الحال،أما الحجازيون فينصبون المعرّف على أنه مفعول لأجله؛لأنهم ينصبون المُعرّف كما ينصبون المنكّر[١].

والأكثر في المقترن بأل أن يجر بلام التعليل، قال ابن هشام في باب المفعول له: «ويجوز جر المستوفي للشروط بكثرة إن كان بأل وبقلّة إن كان مجردا »[٢].

وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله في الألفية:

وقَلّ أن يصْحَبَها المُجرّدُ والعكسُ في مَصْحُوبِ ألْ وأنشدُوا

لا أقعدُ الجبنَ عنِ الهيجاءِ ولو توالتْ زمَرُ الأعداءِ

قال ابن عقيل في شرحه للبيتين: «الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب نحو: ضربت ابني تأديبا، ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني للتأديب...وما صحب الألف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره، ويجوز النصب، فضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني التأديبَ، ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف: **لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء** »[٣].

وإذا كان المفعول لأجله مقترنا بأل فهل يكتسب التعريف، أو تكون (أل) فيه زائدة ؟ قولان للنحويين، قال الأشموني: «إذا دخلت (أل) على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تَعَرّفَ بـ"أل" أو بالإضافة، خلافا للرياشي[٤]،

---

(١) انظر: كلام السيرافي الذي أشار إليه عبد السلام هارون في هامش الكتاب: ٣٨٥/١.

(٢) أوضح المسالك ٢٢٨/٢.

(٣) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك:٢/ ١٨٧.

(٤) هو أبو الفضل العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، لغويّ راوية، عارف بأيام العرب، وقيل إنما قيل له الرياشي؛ لأن أباه كان عند رجل يقال له رياش فبقي عليه نسبه، له كتاب (الخيل) وكتاب (الإبل) و (ما اختلفت أسماؤه، من كلام العرب) وغير ذلك،روى عنه المبرد كثيرا ، توفي سنة ٢٥٧ هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والجرمي[١] والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن (أل) فيه زائـدة، وإضافته غير محضة»[٢].

ويظهر لي أنها للزيادة أقرب ؛ إذ المعنى يشير إلى ذلك وإنما دخلت لتحلية اللفظ لا لتعريفه.

٣ـ وقوع المقترن بأل تمييزًا

اختلف البصريون والكوفيون في جواز مجـيء التمييـز مقترنا بأل، فأوجب البصريون أن يكون التمييز منكّرا، وأجـاز الكوفيـون وابن الطراوة[٣] أن يكون التمييز معرفة بأل أو بغيرها [٤].

ومن شواهد الكوفيين:قول الشاعر[٥]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فقال: (وطبت النفس) وأراد طبت نفسا.

أما البصريون فيتأولون ذلك على أن (أل) زائدة وليست للتعريف.

---

(١) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي ، بصري، قدم بغداد، وقيل له الجرمي؛ لأنـه نزل في جرم، وقيل إنه مولى لجرم بن ربّان،وجرم من قبائل اليمن، وكان عالما باللغة، حافظا لها، وله كتب انفرد بها، وكان فقيها ، ومن الكتب التى صنفها: كتاب الفرخ، كتاب الأبنية، كتاب العروض، كتاب غريب سيبويه،توفي سنة: ٢٢٥هـ.

(٢) الأشموني: ٢/ ١٢٥.

(٣) سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين بن الطراوة المالقي النحوي، أخـذ عـن أبـي الحجاج الأعلم وأبي مروان بن سراج، حمل عنهم كتاب سيبويه، وكان عـالم الأنـدلس بالنحو في زمانه، وله كتاب المقدمات على سيبويه،، وتوفي سنة ٥٢٨هـ..

(٤) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالـك:١/٤٦٦، شـرح ابـن عقيـل للألفية:١/ ١٨٣، همع الهوامع: ٢/ ٣٤٤.

(٥) هو: رشيد بن شهاب اليشكري، والبيت في المفضّليات: ص: ٣١٠ ، ومن شواهد توضيح المقاصد:١/ ٤٦٦،وأوضح المسالك:٢/٣٦١،والأشموني:١/ ١٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومهما يكن من أمر، فإن (أل) دخلت على التمييز سواء قيل إنها معرّفة أم زائدة.

وقد يقال: إن الضرورة الشعرية أجبرت الشاعر على إدخال (أل) على التمييز، لكن ورد تعريف التمييز بغير (أل) كقوله تعالى: ﴿ بطرت معيشتها﴾[١]

أي: بطرت معيشةً، وقولهم: سفه زيد نفسَه، وألِمَ زيدٌ رأسه، أي نفساً ورأسا،

مما يدل على أن تعريف التمييز ليس بمستغرب والقائل بجوازه ليس بمستَعْتَب، وما ذكروه المانعون من تأويلات ربما تكون بعيدة[٢]،ولعل الأسلم أن يقال: إن ذلك جائز على قلة.

٤- اقتران المضاف بأل.

يجوز دخول (أل) على المضاف في الإضافة اللفظية [٣]في خمس مسائل [٤]:

الأولى: أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل مثل: هذا الكاتبُ الدرسِ.

الثانية: أن يكون المضاف إليه مضافا إلى اسم، وذاك الاسم فيه أل مثل: هذا القارئ دَرْسِ النحوِ.

---

(١) القصص:٥٨.

(٢) من التأويلات التي ذكروها: أن (أل) زائدة في المقترن بأل ، وأما نصب (نفسه ، رأسه) ونحوه فعلى التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الجار ، ولا شك أن ذلك ادعاء يحتاج إلى دليل.

(٣) هي ما كان فيها المضافُ اسمَ فاعل أو اسمَ مفعول أو صفة مشبهة.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ٧٩٢، أوضح المسالك: ٩٢/٣ وما بعدها ، النحو الوافي ١٢/٣_١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثالثة: أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير وذاك الضمير يعود على اسم فيه أل[١] كقول الشاعر [٢]:

الودُّ أنتِ المستحقةُ صفوِهِ مني وإنْ لمْ أَرْجُ مِنكِ نَوَالا

الرابعة: أن يكون المضاف مثنى، مثل: هذان الكَاتِبا الدرسِ.

الخامسة: أن يكون المضاف جمعَ مذكرٍ سالما، مثل: هؤلاء الكاتبو الدرسِ.

«وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها، كـ"الضارب زيدٍ"، و"الضارب هذا»[٣]. وعلى رأي الفراء يجوز أن يقال مثلا: الطلاب التالية أسمائِهم،لأن (أسماءَهم) معرفة بالإضافة.

هذا ويرى الكوفيون جواز دخول (أل) على المضاف في الإضافة المحضة وذلك في باب العدد، شريطة أن تدخل (أل) أيضا على المضاف إليه الذي هو المعدود، فيجوز عندهم: الثلاثة الأثوابِ، والخمسة الكتبِ [٤]، « والبصريون لا يجيزون هذا، مستندين في المنع إلى أن العدد مع المعدود هو ضرب من المقادير، والمقادير لا يجوز فيها ما سبق؛ فكما لا يصح أن يقال: اشتريت الرطل الفضةِ، -بالإضافة- لا يصح كذلك أن يقال: الثلاثة الكتبِ -بالإضافة- حملًا للنظير على نظيره، وقياسًا للشيء على ما هو من

---

(١) وقد مثّل عباس حسن رحمه الله تعالى لهذا الموضع بـ: المجد أنتم المدركو قيمتِه، وهذا غريب ؛لأن(المدركو) جمعُ مذكرٍ سالمٌ فيصح دخول((أل) عليه مطلقا،حتى لو لم يكن بعده ضمير يعود على اسم فيه أل.

(٢)لم يُعرف له نسبة ، وهو في: توضيح المقاصد: ٢ / ٧٩٣ ، وأوضح المسالك،وهمع الهوامع ٢/ ٤٨، والأشموني ٢/ ٣٠٨.

(٣) أوضح المسالك:٣/ ٩٩.

(٤) انظر ٣/ ١٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بابه. فَعِلَّة المنع عندهم: التنظير» [١].

وهذا ما عَنَاهُ ابنُ مالك في منظومته (الكافية الشافية) بقوله[٢]:

وشذَّ نحوُ الخمسة الأثوابِ ومَنْ يَقِسْ يَحِدْ عن الصوابِ

ولا شك أن الاقتصار على رأي الجمهور هو الراجح في نظري ؛لأنه لم يُسمع عن العرب إلا هذه المواضع الخمسة، فالاقتصار على المسموع أضبط للقاعدة وأسلم لها من التشرذم.

٥_ نداء ما فيه (أل)

إذا نودي ما فيه أل جيء قبله بـ(أيها) أو (أيتها)، فيقال: يا أيها الرجل، يا أيتها المرأة، يا أيها الذين، يا أيتها اللائي.

ولا ينادى ما فيه أل مباشرة «فَلا يُقَال: يَا الرجل إِلا فِي الضَّرُورَة؛ لِأَنَّ فِي ذَلِك جمعا بَين أداتي التَّعْرِيف، وَجوَّزهُ الْكُوفِيُّونَ فِي الِاخْتِيَار» [٣]. وهذا من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين، فقد «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو: يا الرجل، ويا الغلام، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر[٤]:

فَيَا الغُلامَانِ اللّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أن تُكْسِبَانِي شَرًّا

... والذي يدل على صحة ذلك أنّا أجْمَعْنا على أنه يجوز أن نقول في

---

(١) النحو الوافي ٣/١٤.

(٢) شرح الكافية الشافية:٣/١٦٦٠.

(٣) همع الهوامع: ٢/٤٦.

(٤) بيت شائع في كتب النحو، دون نسبة لقائل ، وهو في: المقتضب: ٤/ ٢٤٣، والأصول في النحو:١/ ٣٧٣ والإنصاف١/ ٢٧٤، وابن عقيل: ٣/ ٢٦٤ وهمع الهوامع ٢/٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدعاء (يا أله اغفر لنا)والألف واللام فيه زائدان، فدلَّ على صحة ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف، و (يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان»[١].

وأَخَذَ عباس حسن - رحمه الله في- (النحو الوافي) [٢] بقول البصريين على غير عادته في دعمه لقول الكوفيين في أكثر من مسألة ؛ وذلك لأن دليل البصريين في هذا واضح، ويتفق مع المنقول والمعقول، فأما المنقول: فهو الكثرة الكاثرة من النصوص التي التزمت بالمجيء بـ(أيها) أو (أيتها) وفي القرآن الكريم أمثلة عدة على ذلك[٣]، ولم يدخل حرف النداء على الاسم المقترن بأل في الشواهد المعتبرة إلا في بيت أو بيتين هما من ضرورات الشعر، وأما المعقول فلا يعقل أن يجتمع معّرفان على شيء واحد، وهذا أمر يقر به حتى الكوفيون.

وهناك صور للمقترن بأل أجمع جمهور النحويين على جواز دخول حرف النداء عليه مباشرة، قال ابن هشام: « ولا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صور: **إحداها**: اسم الله تعالى، أجمعوا على ذلك، تقول: يا أله، بإثبات الألفين... **الثانية**: الجمل المحكية،نحو: يا المنطلق زيد،فيمن سُمّي بذلك،...**الثالثة**: اسم الجنس المشبَّه به كقولك: يا الخليفة هَيْبَةً...الرابعة: ضرورة الشعر؛ كقوله:

عباس يا الملك المتوج والذي »[٤].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٧٤ - ٢٧٦.

(٢) النحو الوافي: ٣٦/٤ هامش الصفحة و هامش صفحة ٣٩.

(٣) مثل: (يا أيها الناس) (يا أيها النبي) (يا أيها الذين آمنوا) (يا أيتها النفس)....

(٤) أوضح المسالك:٣١/٤_٣٢. وتتمة البيت: عَرفَتْ له بيتَ العُلا عدنانُ ، ولم يُعرف له قائل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما إذا كانت (أل) للعهد أو للغلبة أو للمح الصفة فإنه لا يجوز نداء الاسم المقترن بها بأي حال من الأحوال [١].

٦- وقوع المقترن بأل تابعا للمنادى:

أ _ إذا وقع المقترن بأل نعتا للمنادى:جاز فيه وجهان: الرفع والنصب سواء أكان مفردا أم مضافا، نحو: يا زيد الحَسنُ _الحسنَ، و يا زيد الحسنُ الوجهِ _الحسنَ الوجهِ، فالرّفْع حملا على اللّفْظ وَالنّصب على الْمحل [٢].

ب_ إذا وقع المقترن بأل معطوفا على المنادى: جاز فيه وجهان أيضا الرفع والنصب نحو: يا زيد والحارثُ _الحارثَ،واختُلِفَ في الأجود منهما، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وإنْ يَكُنْ مَصْحُوبُ أل ما نُسِقا ففيهِ وجهانِ ورفعٌ يُنتقَى

وأورد السيوطي[٣] ثلاثة آراء للنحويين في الأجود من الوجهين، فقال: « وَفِي الأَرْجَح مِنْهُمَا أَقْوَال:أَحدهَا:الرّفْع، وَهُوَ رَأْي الْخَلِيل وسيبويه والمازني[٤]؛ لأَنَّهُ أَكثر مَا سُمِعَ وللمشاكلة فِي الْحَرَكَة. ثَانِيهَا: النصب، وَهُوَ

---

(١) همع الهوامع: ٤٨/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٥/٤، وهمع الهوامع ٢٣٢/٣.

(٣) هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكرالسيوطي، نسبة إلى أسيوط في صعيد مصر. عالم في الحديث والتفسير واللغة والتاريخ والأدب والفقه وغيرها من العلوم. وُلد في القاهرة ونشأ فيها، ومن كتبه: الجامع الكبير، الجامع الصغير،الإتقان في علوم القرآن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، همع الهوامع في النحو ، توفي سنة ٩١١هـ..

(٤) هو: بكر بن محمد بن عدي بن حبيب، أحد بني مازن بن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، له تصانيف، منها كتاب (ما تلحن فيه العامة) و(الألف واللام) و (التصريف) و (العروض) و (الديباج) توفي سنة: ٢٤٩ هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رَأْي أبي عَمْرو[١] وَعِيسَى بن عمر[٢] وَيُونُس[٣] والجرمي ؛لأَن مَا فِيهِ (أل) لم يَلِ حرفَ النداء فَلم يُجْعَل لَفظه كَلَفْظِ مَا ولي الْحَرْف، وَلأَن أكثر الْقُرَّاء قرؤوا بِهِ فِي﴿وَالطير﴾ [٤]. ثَالِثهَا: الأَرْجَحُ النصبُ إِن كَانَت (أل) فِيهِ للتعريف؛لأَنَّهُ حِينَئِذٍ شَبِيهٌ بالمضاف، وَالرَّفْع إِن لم تكن لَهُ،بل للِمح الصّفة (كاليسع) لعدم شبهه حِينَئِذٍ بِهِ وَهَذَا رَأْي الْمبرد» [٥].

والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف علـى نكـرة مقصـودة نحو::يا رجلُ والغلام، فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش ومن تبعه إلا الرفع.

٧_ عمل اسم الفاعل إذا كان مقترنا بأل.

إذا كان اسم الفاعل مقترنا بأل عمل مطلقـا فيعمـل « ماضـيا ومستقبلا وحالا لوقوعه حينئذ موقع الفعل؛ إذ حق الصلة أن تكون جملـة، فتقول هذا الضارب زيدا الآن أو غدا أو أمس، هذا هو المشهور من قـول النحويين» [٦].

---

(١) هو: زَبَان بن الْعَلاء بن عمار التَّمِيمِي الْمَازِنِي الْمُقْرِئ النَّحْوِيّ أحد الْقُرَّاء السَّبْعَة وَقيـل: اسْمه الْعُرْيَان: وَقيل غير ذَلِك، كَانَت دفاتره ملْء بَيت إِلَى السّقف ثمَّ تنسك فأحرقها وكَانَ من أَشْرَاف الْعَرَب ووجوهها، توفي سنة: ١٥٤هـ.

(٢)عيسى بن عمر الثقفي، أبو عمر مولى خالد بن الوليد، وكان من قرّاء البصـرة ونحاتهـا، وكان في طبقة أبى عمرو بن العلاء، وعنه أخذ الخليل بن أحمد،وله فـي النحـو نيّـف وسبعون تصنيفا، احترق أكثرها، منها: الجامع والإكمال توفي سنة: ١٤٩ هـ.

(٣) أبو عبد الرحمن الضبي،إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنـه سـيبويه والكسـائي والفـراء وغيرهم من الأئمة من كتبه: معاني القرآن ،واللغات، والنوادر، والأمثال،توفي سنة:١٨٢ هـ.

(٤) سبأ: ١٠ ، وتمام الآية:﴿ يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾.

(٥) همع الهوامع ٢٣٤/٣.

(٦) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك:١١٠/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وذهب الأخْفَش[١] إلى إن اسم الفاعل المقترن بأل لا يعْمل بِحَـال، و(أل) فِيهِ معرفَة لا مَوْصُولَة،ونَصب الاسم بعده على التَّشْبِيه بالمفعول بِهِ[٢].

وذهب المازني: إلى أنه يعْمل مَاضِيا لا حَالا وَلا مُسْتَقْبلا.

وذهب جماعة إلى أنّ نَصْبَ الاسمِ بعده إنما هو بفعل مضمر.

فتحصّل في المسألة أربعة مذاهب [٣]: أشهرها وأرجحها أنـه يعمـل مطلقا؛ وذلك أن علة إعماله واضحة، بيّنها ابن هشام بقولـه: «وَذَلِـكَ لأَن (أل) هَذِه مَوْصُولَة، وضاربٌ حَالٌ مَحلَّ (ضَـربَ) إِن أردْت الْمُضِـيّ أَو (يضْربُ) إِن أردْت غَيره، وَالْفِعْل يعْمل فِي جَمِيع الْحَالَات» [٤]، فاسم الفاعل مَقِيس في عمله على الفعل، والفعل يعمل في كل الحالات، فلا داعي إلـى الاستثناء أو التقييد، بما أن القياس صحيح ولا معارض له، خاصة أنه ورد إعماله مطلقا في فصيح الكلام، كقولـه تعـالى: ﴿وَالْحَـافِظِينَ فُـرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾[٥].

حيث عَمِلَ اسمُ الفاعلِ مع دلالته على الحال، وكذلك قول الشَّاعِر:

إِذا كُنتَ مَعْنِيّاً بمجدٍ وسُؤْدَدٍ فَلا تَكُ إِلا المُجْمِلَ القولَ والفِعْلا

فعَمِلَ (المجمل) مع دلالته على الحال أو على المستقبل، وفي ذلـك

---

(١) سعيد بن مسعدة أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط البصري، مولى بني مجاشع ، أحد أئمة النحاة من البصريين، أخذ عن سيبويه، وكان أخذ عمن أخذ عنه سيبويه؛ لأنه أسـنّ منه، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه، وله من التصانيف: الاشتقاق، الأصوات، الأوسـط في النحو، تفسير معاني القرآن، العروض، القوافي ، معاني الشعر، توفي سنة:٢١٥هـ.

(٢) همع الهوامع: ٣/٧١.

(٣) الأشموني: ٢/ ٢١٩.

(٤) شرح قطر الندى:ص: ٢٧٠.

(٥) الأحْزَاب: ٣٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ردٌّ على مَنْ قَصَرَ عملَه على المضي[١].

إلا أن اسم الفاعل إذا عمل النصب في مفعولـــه، لا يتقـــدم ذلـــك المفعول على اسم الفاعل، فلا يجوز في: هذا الضارب زيدا، أن يقال: زيدا هذا الضارب «وَإِنَّمَا لم يجز لأَن الْألف وَاللام بِمَعْنى (الَّذِي)، فَمَا بعْدهَا فِي صلَة (الَّذِي)، وَمَا فِي الصِّلَة لا يتَقَدَّم على الْمَوْصُول، فَلهَذَا لم يَجُز»[٢].

---

(١) انظر: همع الهوامع: ٣/٧١.

(٢) علل النحو: ص: ٣٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني
الأحكام الصرفية للمقترن بأل:

هناك أحكام صرفية تتعلق بالاسم المقترن بأل نعرضها على النحو الآتي:

١ـ اسم التفضيل المقترن بأل.

إذا اقترن اسم التفضيل بأل فيجب أن يطابق المفضَّل تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا، فيقال: زيد الأفضل، وهند الفُضْلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، والهندات الفضليات أو الفُضَل[١].

لكن هناك إشكال في هذا المقام وهو عندما يجمع اسم التفضيل جمع تكسير لأجل المطابقة مثل:الأكابر الأصاغر الأفاضل، وكذلك تأنيثه، مثل الكبرى، الصغرى، الفضلى، فهل هذا مقصور على السماع أو أنه يجوز القياس؟

نصّ صاحب التصريح[٢] على أن ذلك مقصور على السماع، فما سُمع فيه جمعه على أفاعل كُسّر عليه، وإلا فلا،وكذا يؤنث على الفُعْلى إن سُمع ذلك ، وذلك قوله: « ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع.قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه (المستوفى) ما ملخصه: ولا يستغنى في الجمع

---

(١) يُنظر على سبيل المثال:توضيح المقاصد والمسالك:٩٣٨/٢، الأشموني:٣٠٦/٢،همع الهوامع ٩٦/٣.

(٢) هو خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري، المصري، الشافعي، ويعرف بالوقاد ، نحوي، لغوي، ولد بجرجة من الصعيد، من تصانيفه: المقدمة الأزهرية في علم العربية،التصريح بمضمون التوضيح، الألغاز النحوية، الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، الزبدة في شرح البردة، توفي سنة: ٩٠٥هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتأنيث عن السماع، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما: الأشارف والشُرْفى والأظارف والظُّرْفى، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول، وكذلك الأكرم والأمجد، قيل فيهما: الأكارم والأماجد، ولم يُسمع فيهما: الكُرْمى والمُجْدى» (١).

إلا أن عباس حسن في نحوه الوافي(٢) قرر أن((من السداد إهماله، وترك الأخذ به، لما فيه من تضييق وتعسير بغير حق؛ إذ يَفْرِض على المتكلم أن يبحث جهد طاقته عن الصيغة المسموعة؛ فإن اهتدى إليها بعد العناء استعملها، وإن لم يجدها لم يستعمل القياس مع شدة حاجته إلى استخدامه للوصول إليها.

على أن بذل الطاقة واحتمال العناء لا يوصلان أحياناً إلى الصيغة المسموعة، لا لعدم وجودها، ولكن لتعذر الاهتداء إلى مكانها، برغم العناء المرهق المبذول في سبيلها)) ثم يدلل على صحة قياس ما لم يُسمع على ما سُمع بقوله: ((ولو حصرنا ما نقله صاحب الأمالي، وما نقله غيره في مواطن مختلفة، وما رأيناه بأنفسنا في المراجع اللغوية لكان من هذه الكلمات المبعثرة مجموعةٌ كثيرة العدد، تبيح القياس عليها؛ لكثرتها التي تتجاوز المائة... وشيء آخر: أنه لو صح الأخذ برأي المانعين وحدهم ما كان للقياس حكمة ولا فائدة؛ لأن القياس مستمد من الكثير المسموع، وقد تحقق هذا الكثير هنا.فكيف نمنع القياس في بعض الصور التي ينطبق عليها؟))(٣).

أما مجمع اللغة القاهري فقد ارتأى قياسية ذلك مقرّرا ما يأتي:

---

(١) التصريح على التوضيح: ٢/ ١٠٠.

(٢) النحو الوافي:٣/٤١٣.

(٣) السابق:٣/٤١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على: "الأفاعل"، وفي تأنيثه على "الفُعْلى". فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على "الأفاعل" وتأنيثه على "الفعلى" مقصوران على السماع. ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياسي؛ مستندين إلى أن اقترانه "بأل" يبعده عن الفعلية من حيث إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام، وذلك يدينه من الاسمية. ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير قررت اللجنة أنه يجوز جمع "أفعل التفضيل" المقرن بالألف واللام على "الأفاعل"، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثه على الفُعْلى)) [١].

ولي وجهة نظر في هذا الخلاف، وهي وسط بين القولين،وتتمثل في أنه يجوز القياس على (فُعْلى) دون (أفاعل) ؛ وذلك لأنه ليس لدينا في التأنيث إلا هذه الصيغة فالضرورة داعية للقياس، بينما في الجمع لدينا صيغة أخرى نستعيض بها عن جمع التكسير وهي جمع السلامة ؛إذ يقال:الزيدون الأفاضل والأفضلون كما نص على ذلك المرادي [٢] فإذا تعذر – مثلا– أن يقال: الأظارف(جمع ظريف).، فمن الممكن أن تُجمع جمع سلامة فيقال: الزيدون الأظرفون ؛ لأن (أفعل) الذي يمتنع جمعه جمع سلامة هو (أفعل فعلاء) أي الصفة المشبهة مثل: أسود سوداء وأعرج عرجاء، أما (أفعل) التفضيل فلا يمتنع جمعه جمع سلامة، بل حتى الصفة المشبهة على وزن (أفعل فعلاء) أجاز الكوفيون جمعها جمع سلامة[٣].

٢_ نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف في الاسم المقترن بأل.

يجوز في الاسم المهموز عند إرادة تخفيف الهمز نقلُ حركة

---

(١) مؤتمر مجمع اللغة الثالث والثلاثون الجلسة السادسة سنة ١٩٦٧م.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك للمرادي:٢/٩٣٨

(٣) انظر: همع الهوامع:١/٨٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهمزة إلى لام التعريف ففي نحو: الأرض، الأبرار، الإيمان، تُنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ثم تحذف الهمزة، فيقال: الَرْض، البَرار، اليِمان، وبعد هذا النقل

يجوز في همزة (أل) الحذف أو الإثبات وهما لغتان، قال الفارسي: « فإذا خُففتِ الهمزة فحُذفت وأُلقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة كان فيها لغتان: منهم من يحذف همزة الوصل، فيقول: لَحْمر، ومنهم من لا يحذفها_ وإن تحرك ما بعدها _ فيقول: ألَحْمر» [١] ويوضح أبو البقاء علة حذف همزة الوصل عند النقل بقوله: « ومن العرب من إذا حذف الهمزة وحرّك لام المعرفة حذف همزة الوصل قبلها لاستغنائه عنها بحركتها، فيقول: لَحْمر، ولُنْثى، ولِيْمان » [٢] أي: أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى نطق لام المعرفة الساكنة عند الابتداء بها، فلما تحركت اللام لم يُحتَجْ لهمزة الوصل فحذفت.

ونصّ ابن الحاجب[٣] على أن بقاء همزة الوصل أكثر من حذفها وإن كان كلا الوجهين جائز، وذلك قوله: «وإذا خُفّفَ باب الأحمر فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: (اَلَحْمَر) و (لَحْمر) » [٤].

وعند النقل إلى لام (أل) هل يُبتدأ بحذف همزة الوصل؛إذ لا داعي لها بعد تحريك اللام أو تبقى همزة الوصل مراعاة للأصل ؟

---

(١) الحجة لأبي علي: ١ / ٢٩٧.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٤٥.

(٣) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب كردي الأصل، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية، وكان أبوه حاجبا فعرف به، نشأ في مصر ، وسكن دمشق، من تصانيفه: الكافية في النحو،الشافية في الصرف، المقصد الجليل في العروض، منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل في أصول الفقه،توفي سنة: ٦٤٦ هـ.

(٤) شرح الشافية للرضي: ٣ / ٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قولان لأهل اللغة في ذلك « وذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها كـ(لامِ التعريفِ) عاملها معاملتها ساكنة، ولا يعتد بحركة النقل، فيكسر الساكنَ الواقعَ قبلها، ولا يدغم فيها التنوين، ويأتي قبلها بهمزة الوصل، فيقول: لم يذهب لَحْمر، ورأيت زياداً لَعْجَم (من غير إدغام التنوين)، والَحْمر والَعْجَم بهمزة الوصل ؛ لأن اللام في حكم السكون، وهذه هي اللغة المشهورة، ومنهم من يعتد بها، فلا يكسر الساكنَ الأول، ولا يأتي بهمزة الوصل، ويُدغم التنوين في لام التعريف،فيقول:لم يذهبْ لَحْمر (بسكون الباء) و (لَحْمر ولَعْجم) من غير همز، و (زياد لّعجم) بتشديد اللام » [١].

من هنا يتضح أن الأكثر والأشهر من كلام العرب هو عدم الاعتداد بحركة النقل [٢] بدليل رواية وَرْش عن نافع التي من أصولها نقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها [٣]، وهو في النقل لا يعتد في حركة النقل إلا في موضع واحد خالف فيه وَرْشٌ أصله فاعتد بالعارض وشاركه قراء آخرون ، وذلك الموضع هو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى ﴾ [٤]فقد اتفق وَرْشٌ وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب في (عَاداً الْأُولَى) على نقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف وإدغام التنوين في اللام وصلاً [٥] هكذا (عادَ لُّولى).

---

(١) الدر المصون: ١٠ / ١١٠.

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣ / ٥٢ وفيه قول ابن الحاجب: ((وعلى الأكثر قيل: مَنَ لَحْمر)) ، وانظر الدر المصون: ١٠ / ١٠٩ ، وفيه قول السمين: ((وعدم الاعتداد بها وهي اللغة العالية)).

(٣) النشر: ١ / ٤٠٨.

(٤) النجم: ٥٠.

(٥) النشر: ١ / ٤١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فإدغام التنوين في اللام يعني الاعتداد بحركة اللام العارضة [١] ؛ لأنه لو لم يعتدّ لما أدغم ؛ لأن التنوين ساكن ولام التعريف ساكنة في الأصل ولا يدغم الساكن في الساكن.

ولكون اللغة الأفصح هي عدم الاعتداد بحركة النقل أنكر المازني والمبرد هذه القراءة، وردَّ السمين الحلبي[٢] ذلك قائلاً: « لا التفات إلى ردّهما لثبوت ذلك لغةً وقراءةً، وإن كان غيرُها أفصحَ منها، وقد ثبت عن العرب أنهم يقولون: الَحْمر ولَحْمر بهمزة الوصل وعدمها مع النقل » [٣].

٣_ الوقف على المنقوص المقترن بأل

إذا كان المقترن بأل اسما منقوصا فإن كان منصوبا فإنه يجب الوقف عليه بإثبات الياء كقوله تعالى: ﴿ كَلا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ ﴾ [٤]، وإن كان مرفوعا أو مجرورا جاز إثبات يائه وحذفها، لكن الإثبات أرجح، نحو: هذا الداعي، ومررت بالداعي، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: « فإذا لم يكن[أي الحرف] في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف. وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العَمِي؛لأنها ثابتة في الوصل. ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام... ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام؛لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف كما لحقه وليست فيه ألفٌ ولام، وهو التنوين... وأما في حال النصب فليس إلا

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ١١٢.

(٢) أحمد بن يوسف الحلبي، المعروف بالسمين: مفسر، عالم بالعربية والقراءات من أهل حلب. استقر واشتهر في القاهرة، من كتبه: شرح الشاطبية ،الدر المصون ، توفي سنة: ٧٥٦ هـ.

(٣) الدر المصون: ١٠ / ١١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البيان» [١].

٤ ــ الوقف بالنقل في الاسم المقترن بأل

إذا كان المقترن بأل ساكن العين مثل: البكْر جاز الوقف عليه بنقل حركة اللام إلى العين الساكنة إذا كان الاسم مرفوعا أو مجرورا نحو: هذا البكُرْ، ومررت بالبكِرْ، وهذا محل اتفاق بين البصريين والكوفيين، أما محل الاختلاف بين الفريقين فهو إذا كان المقترن بأل منصوبا مثل: رأيت البكْرَ، فالبصريون يمنعون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها فلا يقال عند الوقف: رأيت البكَرْ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك قياسا على المرفوع والمجرور، « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يقال "بَكْرًا" فلا يجوز أن تحرك العين؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر، نحو "هذا بَكْرْ، ومررت ببَكْرْ" فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير» [٢].

ورجّح ابنُ الأنباري[٣]- على غير عادته - مذهبَ الكوفيين في هذه المسألة، رادًّا على البصريين بأن« جعل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما

---

(١) الكتاب: ٤/١٨٣.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٦٠٢ (المسألة: ١٠٦).

(٣)هو:أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، من علماء اللغة والأدب والتراجم، كان زاهدا عفيفا، سكن بغداد وتوفي فيها، و له من المصنفات: (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) و (أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) توفي سنة: ٥٧٧ هـ.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا كانت فيه لام التعريف؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر، فكما تحرك الكاف في حالة الرفع بالضم وفي حالة الجر بالكسر؛ فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح)) (١).

وهذا الخلاف في غير ما آخره همزة، أما ما آخره همزة فيجوز النقل حتى وإن كان منصوبا وسواء اقترن بأل أم لم يقترن كما قال ابن مالك:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِىٌّ، وَكُوْفٍ نَقَلاَ

فقد أشار بقوله: من سوى المهموز « إلى أن المهموز يجوز نقل حركته _وإن كان فتحةً_ فيقال: "رأيت الخَبَأْ والردَأْ والبُطَأ"، في "رأيت الخَبْءَ والردْءَ والبَطْءَ"، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها» (٢).

---

(١) الإنصاف: ٢/ ٦٠٢ (المسألة: ١٠٦).

(٢) الأشموني:٤/١٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

تطرق هذا البحث لأحكام عدة تتعلق بالاسم المقترن، فمن أحكامه النحوية: جر المقترن بأل بالكسرة إذا كان ممنوعا من الصرف والخلاف في بقائه ممنوعا من الصرف حينئذ، ووقوع المقترن بأل مفعولا لأجله أو تمييزا والخلاف في ذلك، وإضافته إلى ما بعده وشروطه ورأي الفراء في ذلك،و نداء ما فيه (أل) والخلاف البصري والكوفي في ذلك، ووقوع المقترن بأل تابعا للمنادى وما يجوز في من أوجه إعرابية، وعمل اسم الفاعل المقترن بأل وتعذر تقديم معموله عليه.

أما من الناحية الصرفية فهناك حديث عن اسم التفضيل المقترن بأل والخلاف في قياسية تكسيره أو تأنيثه، وطريقة تخفيف الهمزة في الاسم المقترن بأل عن طريق نقل حركة الهمزة إلى لام المعرفة وكيفية الابتداء بالكلمة بعد النقل ، وكذلك الحديث عن الوقف على الاسم المقترن بأل إذا كان اسما منقوصا، والخلاف في الوقف بالنقل إذا كان الاسم مقترنا بأل ووقع منصوبا.

ومما توصل إليه البحث من نتائج ما يأتي:

- تتعلق بالاسم المقترن بأل أحكام تخصه دون أنواع المعرفة الأخرى.

- أغلب ما يُتَعامل مع المقترن بأل على أن (أل) فيه للتعريف، مثل منع نداء الاسم المقترن بأل، بناءً على أنه لا يجتمع تعريفان: تعريف (أل) وتعريف النداء.

- هناك خلافات نحوية تتعلق بالاسم المقترن بأل، من أبرزها:

١-عندما يقترن الاسم الممنوع من الصرف بأل،هل يبقى على منعه أو يكون مصروفا ؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- عندما يقع المقترن بأل مفعولا لأجله، فهل تكون (أل) فيه للتعريف أو لا ؟ قولان للنحويين في ذلك.

٣- اختلاف النحويين في جواز نداء الاسم المقترن بأل.

٤- اختلاف البصريين والكوفيين في جواز مجيء المقترن بأل تمييزا.

٥- اختلاف البصريين والكوفيين في جواز دخول (أل) على العدد والمعدود نحو (الثلاثة الأثواب)، مَنَعَه البصريون، وأجازه الكوفيون.

٦_ اختلاف البصريين والكوفيين في جواز الوقف بالنقل في الاسم المقترن بأل إذا كان منصوبا، أجازه الكوفيون ومنعه البصريون.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهم المصادر والمراجع

- الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين،بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢ م.
- ألفية ابن مالك،لمحمد بن عبد الله الطائي،دار التعاون.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا _بيروت، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.
- أوضح المسالك لابن هشام، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية – بيروت.
- التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي،تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية، دار الفكر، بيروت.
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، الجزء الأول، تحقيق: علي النجدي، وعبد لحليم النجار،والدكتور/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- الدر المصون للسمين الحلبي،تحقيق: د/أحمد الخراط،دار القلم، دمشق،الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ /١٩٨٦م.
- سر صناعة الإعراب،لابن جني، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، اعتنى به: د/ عبد الحميد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

_ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت.

- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور، محمد الزفزاف،محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- شرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الطبعة الأولى.

- علل النحو، لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد - الرياض،الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.

- فوات الوفيات، محمد بن شاكر،تحقيق: إحسان عباس،دار صادر - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.

- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية،١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، الجزء الثاني، تحقيق: د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي،تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام،تحقيق: د/ مازن المبارك / ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري،تحقيق: د. علي بـــو ملحـــم، مكتبة الهلال – بيروت،الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.
_ الممتع في التصريف: لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م.
- المنصف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين،وزارة المعارف العمومية المصرية، الطبعة الأولى،١٣٧٣هـــ/١٩٥٤م.
_ النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع المطبعة التجارية الكبرى،مصر.
- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، الطبعة الأولى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner